التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في (معجم مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس (ت٣٩٠هـ)

((دراسة تحليلية))

المدرس الدكتور
بكر عبد اللّه خورشيد
كلية التربية / جامعة الموصل

التوزيــع الخارجـي والداخلي للمادة المعجميـة في (معجم مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس (ت٣٩٠هـ)

((دراسة تحليلية))

المدرس الدكتور
بكر عبد الله خورشيد
كلية التربية / جامعة الموصل

الملخص:

ينطوي معجم المقاييس على ثلاثةِ محاورَ رئيسة، تَشكَّل وِفقَها نِظامُه العام، وهي تكاد تكونُ جديدةً غيرَ مسبوقةٍ في مجال البحثِ المعجميّ، على الأقل في الفترة التي كانت سائدة آنذاك، أُولى تلكمُ المحاور هي فكرة الأصول التي انبثقَ عنها، وانبَنتْ عليه أبواب الكتاب، وثانيها هي فكرة النحت، أو نظرية الأصول الثلاثية التي انبثقت عنها نظرية النحت لِمَا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ أصول، وأخيرًا فكرة النظام الدائريّ، الذي ضبط به توزيع المفردات، وَضَمِنتْ له حصرَ مفردات اللغة على غرار تقليباتِ الخليل في العين.

من هذه المحاور تستمدُ هذه الدراسة مقوماتِها، فتحاولُ الكشْفَ عن الطريقة التي اتَّبعها الرجلُ في توزيع وبعْثَرةِ مفردات اللغة ، وَتِبْيَان الأثر الذي تركتْهُ الدوائرُ الخليلية في منهجهَا، ثم الإيضاح عن فكرة الأصول الثلاثية في المعجمية العربية التي انسلَّت منها فكرة النحت، وجاءت في أعقاب ما زاد على ثلاثة أحرفٍ أصول في المقاييس، كتجسيدٍ لتلك الفكرة الرائدة.

فضلاً عما سبق تحاولُ الدراسة الكشفَ أيضاً عن الطريقة التي سار عليها ابن فارس في التوزيع الداخليّ للمفردات من حيث كيفيّةِ البدْء في عرض المادة المعجمية، والمنهجية في أولوياتِ ذلك العرض.

لقد بنى ابن فارس معجَمه على فكرة الأصول، التي تفتَرض أن جميع اشتقاقاتِ المادةِ اللغوية ذات الجذر المشترك تنسلُّ من عائلةٍ واحدة، وان أساس هذا التناسل هو معناها الأصل، الذي هو قياسها، وأنَّ العربية عرفتْ هذه المقاييس وبنتْ عليها - بعد أن عدَّتها أصولاً- كلامَها. يقول ابن فارس في مقدمته: ((إنّ للغة العرب

مقاييسَ صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يُعْرِبوا في شيءٍ من ذلك عن مقياسٍ من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه بابٌ من العلم جليل وله خطر عظيم))[١].

مدخل:

يعدّ معجم المقاييس واحداً من معاجم العربية الشهيرة، ألّفهُ العلاّمة أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) ليفصح فيه عن مقاييس العربية وأصولها. فهو يعتقد أن للعرب في كلامها مقاييس صحيحة، وأصولاً تتفرعُ منها فروع، ولكنّ الناس – كما يقول – لم يُعْرِبوا عن مقياسٍ من تلك المقاييس ولا أصلٍ من تلك الأصول، على الرغم من أنهم ألّفوا في هذه الباب ما ألّفوا. يقول ابن فارس في مقدمته: ((إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يُعْرِبوا في شيءٍ من ذلك عن مقياسٍ من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه بابٌ من العلم جليل وله خطر عظيم))[٢]. والذي يبدو من عبارته أنه يرمي إلى إثبات حقيقتين اثنتين أولاهما: اعتقاده بوجود خصيصة، أخرى من خصائص العربية غير الإعراب، والصرف، وائتلاف الأصوات، وهي التي أطلقَ عليها المقاييس الصحيحة، والأصول التي تتفرع منها فروع، والحقيقة الأخرى هي افتقار الساحة اللغوية آنذاك إلى كتاب يجمع تلك الأصول، وسَبْقُه هو إلى التأليف فيها[٣].
وقد ألفه اعتماداً على خمسة كتب مشتهرةٍ عظيمة سبقته هي[٤]:

١. كتاب العين، للخليل بن احمد الفراهيدي.
٢. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلّام.
٣. مصنَّف الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلّام أيضا.
٤. كتاب المنطق، لابن السّكّيت.
٥. الجمهرة ، لابن دريد.

معنى المقاييس:

تعني المقاييس في لغة ابن فارس: المعنى المشترك لمجموع صيغ الأصل الواحد[٥]. أثبت هذه الحقيقة الباحث عمران عبد الكريم حزام، حينما أعترض على الدكتور عبد السلام محمد هارون محقّق الكتاب في تفسيره لمعنى المقاييس، الذي رأى فيه أنها تعني الاشتقاق [الصغير][٦] الذي طريقة معرفته هي ((تقليب تصاريف الكلمة حتى يُرجَع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ كلها دلالة اطراد وحروفاً، كضرب فانه دال على مطلق الضرب فقط، أما ضارب ومضروب ويضرب وتضرب، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً))[٧]. قال في اعتراضه ذلك: ((أما محقق الكتاب، فكأنَّ تفسيره يدلّ

على أنه لم يفرّق بين المقاييس - الذي هو أداة القياس، صاغها ابن فارس لتصنيف الكلمات حسب اشتقاقها - والاشتقاق الذي هو خصيصة من خصائص العربية ، عليها بنى ابن فارس فكرة المقاييس))[٨].

ففكرة المعنى المشترك كانت تشكل ملامح لنظرية تعوزها الصياغة وينقصها التطبيق، أما خصيصة الاشتقاق التي بنى عليها ابن فارس فكرة المقاييس، فمَثَّلها – في العربية -كما يقول- مثلَ ظاهرة الإعراب، إذ إن العرب قبل استنباطهم قواعد الإعراب، والصرف كانت تسير في كلامها على سننٍ صحيحة من الإعراب، فيخطّئون من يلحن ويعيبونه ويعيرونه، والإحساس بظاهرة الإعراب شيءٌ، واستنباط قواعِدها شيءٌ آخر، وأن العلاقة بين المقياس والاشتقاق كالعلاقة بين القاعدة النحوية وظاهرة الإعراب، سوى أن الفرق من وُجهَة نظر الباحث تكمن في أن استنباط القواعد من نصوص اللغة، قام به جماعة من النحويين في حين قام ابن فارس بهذا الجهد لوحده، فكان صنيعُه موازياً لصنيع الخليل حينما استنبط بحور الشعر العربي وأوزانه لوحده[٩].

فالمنظور الاشتقاقي لمعاني الألفاظ عند ابن فارس قائم على أساس أنَّ معنى الجذر اللغوي هو ((ذلك الجزء المشترك من المعنى، بين المشتقات المختلفة، مضافاً إليه معنى الصيغة الصرفية، وإضافات جديدة مختلفة بسبب التطور))[١٠]

فالمقاييس هي علّة تناسل أو توالد المفردات، وهي فكرة قائمة في اللاوعي الجمعي للأفراد. أما الأصول فهي معاني الجذور التي تتناسل منها المفردات. وهذا أشبه شيء بفكرة التناسل، بين الكائنات التي هي علة التكاثر، والكائناتِ أنفسِها، التي يعدّ كل منها أصلا تتفرع منه فروع بعدما تتناسل، فالتناسل هو مقياس التكاثر وعلّةُ التوالد، وأصناف الكائنات المختلفة هي الأصول التي تتوالد منها الفروع... وهكذا حال المفردات، فمقياس توالدها هو تناسلُ معانِيها، بعضَها من بعض باطّراد -بعد أن تتواشج وتتعالق بالجذور- ومعنى كلِّ جذرٍ هو اصل، تتناسل منه الفروع. وهذا هو ما عَنَاه في الصاحبي بقوله: (أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان)[١١]، وأيَّده في مقدمته حينما قال: ((إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألِف الناس في جوامع اللغة ما ألِفوا، ولم يُعْرِبوا في شيءٍ من ذلك عن مقياسٍ من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول))، وهذا صحيح، فلقد درج المعجميون العرب على جعل حروف المادة هي المَدخَلُ، ثم تتعدد الكلمات الداخلة تحتها على غير ترتيب وبلا قاعدة محدودة[١٢].

وهذا الإجراء، أي تخصيص مدخل معنوي لكل اشتقاق من الأمور التي تعكس وعي ابن فارس المبكر بالخصائص الدلالية الأصلية التي تنصّ على ((أنَّ كل جذر لغوي يمثل أرومة لها مقابِلٌ معنوي تحملُه، أو تحمل جزءًا منه سائر الفروع

النابتةِ لتلك الأرومة))[١٣].

معنى الأصول:

عَمَدَ ابن فارس إلى المادة اللغوية ذات الحروف المشتركة، فصنّفها طوائف بحسب رابطة المعنى المشترك وسمَّى كل طائفة أصلاً، وقد عدّ الأصل الواحد مشتقاً بعضَه من بعضٍ، ثم أخذ مادة الأصل الواحد فصنّفها أصلاً وفرعاً، جاعلاً الكلمة القديمة أصلاً ، والصيغة المشتقة منها فرعاً، والكلمة في دلالتها الأولى أصلاً، وفي دلالتها التالية فرعاً. والكلمة في استعمالها الحقيقي أصلاً وفي استعمالها المجازي فرعاً، وهكذا[١٤].

فمنهجه مبنيٌّ على أساس تتبُّع اصل الدلالة المعجمية، وحركتها وتفرعاتها في المشتقات المختلفة، ولذا نراه يفتتح كل مادة بذكر أصولها المعنوية بعد حروف الجذر، ثمَّ يتبعُ ذلك الفروعَ، التي تفسَّر في ضوء الدلالةِ الأصلية.وفي حال تعدُّد الأصول، يُصبح كلّ اصل مدخلا جديدا، تعقبه فروع من المفردات، ويغلب أن يختتم مادته بالشواذ، أو ما يبعده عن الأصل[١٥].

وقد أطلق الدكتور احمد محمد قدور وسماح الشب، على هذا الإجراء اسم التأصيل، وعَنَيَا به ((استقصاء دوران كل فروع الجذر اللغوي حول دلالته الأصلية "المحورية " أو ربط دلالات فروع الجذر اللغوي بالدلالات الأصلية المحورية لهذا الجذر وتفسيرها في ضوئها))[١٦].

فهو كما - يرَيَان - له هدف خاص في معجمه، وهو كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، وهذه المعاني -بحسب الباحِثَين- هي الأصول أو ما أطلق عليها ابن فارس "المقاييس"[١٧].

ولقد ذهب الباحث عمران عبد الكريم حزام، إلى أنَّ "الأصل" مصطلح مشترك عند ابن فارس، يستعمله في الإشارة إلى ثلاثة معاني[١٨]:

- أحدها يوازي المستعمل عند الخليل وهو الذي يسميه الباحثون المحدثون (الجذر).
- والثاني كون الكلمة أصلاً للفرع الذي هو إمّا مشتق منها، وإمّا استعمال مجازي لها، وإمّا معنى مكتسب زيادة على معناها، والأصل في هذين المدلولين لا يكون إلاّ كلمة واحدة.
- والمعنى الثالث في مفهوم ابن فارس هي طائفة من الكلمات لها معنى مشترك، ولذلك صنّفها حسب كثرتها: أصيل، وأصل، وأصل كبير...الخ ومن هذا النوع من الأصول استنبط ابن فارس أكثر مقاييسه.

والذي نميل إليه هو أنَّ المقاييس تعني: معاني الجذور، التي قد تتعدد فيُصبح للجذر الواحد أكثر من اصل ، وهذه المعاني هي علة الاشتقاق في لغة العرب، ومقاييسُها، بمعنى أنَّ: كلَّ أصلٍ هو مقياسٌ في مادته ، تبنى عليه باقي الاشتقاقات، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الآتي:

:((الجذور + المعاني)) = المقاييس .
:((الجيم والنون + تدُلاَّن أبداً عَلَى الستر)) = قياس .

وكل قياسٍ هو اصل صحيح يشتق منه، فاسم الجنّ مشتق من الاجتنان. لأن الجيم والنون - كما قلنا- تدُلاَّن أبداً عَلَى الستر. والعرب تقول للدّرع: جُنَّة. وأجَنه الليلُ، وهذا جنين، أي هو فِي بطن أمّه أوْ مقبور(١٩). وهكذا هو في المقاييس. بمعنى أنَّ لكلِّ مُشْتَقٍ [جذر] قياسُه الخاصُّ به، وهو علَّة اعتماده أصلا، لأنَّ الفروع التالية له كافّة ستُشْتَقُّ منه، فهو اصل، تتفرع منه الفروع.

ولقد انفرد ابن فارس -كما يقول محقق المقاييس- من بين اللغويين بهذا التأليف، إذ لم يسبقه إليه أحدٌ، ولم يخلُفْه عليه أحد.

ويرى أن صاحبَ الفضل في الإيحاء إليه بهذه الفكرة العبقرية، هو الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ إذ حاول في كتاب (الاشتقاق) أن يردَّ أسماء قبائل العرب وعمائرها، وأفخاذها وبطونها، وأسماء ساداتها وثنياتها، وشعرائها وفرسانها وحكامها، إلى أصول لغوية اشتُقَّت منها هذه الأسماء[٢٠].

وتجدر الإشارة إلى أن إعطاء المعنى الأصلي للجذر قبل التطرق إلى معاني مشتقاته كانت وسيلةً معينة على التذكر في زمن كانت فيه المعاجم تحفظ عن ظهر قلب من الدارسين والمتخصصين، ولم تُقنّن لتوضع على الرفوف يُرجَع إليها كلما دعت الحاجة إليها.[٢١].

التوزيع الخارجي للمادة المعجمية والنظام الدائري للعروض:

جرى ابن فارس في توزيع مواد معجمه على طريقة فذة بين مؤلفي المعجمات، لم يسبقه إليها أحدٌ ولم يخلُفْه عليها أحد وقد انفرد من بين اللغويين بهذا التأليف، فهو لم يرتّب المفردات على أوائل الحروف وتقليباتها، كما فعل ابن دريد في جمهرته، ولا على أساس أواخر الكلمات كما ابتدع الجوهري في الصحاح، وابن منظور والفيروز أبادي في معجميهما، ولم يصنفها على أساس أوائل الحروف فقط، كما صنع الزمخشري في أساس البلاغة، والفيومي في المصباح المنير، ولكنه سلك

طريقاً خاصاً، لم يفطن إليه أحد من العلماء ولا نَبَّه عليه[٢٢].

فلقد أبقى ابن فارس على الترتيب الألفبائي للحروف ، واتَّخذ منه الأساس الأول لتقسيم معجمه ، ثم افرد لكل حرفٍ من تلك الحروف كتاباً أسماه به، فبدأ مواد اللغة في معجمه بكتاب الهمزة وأنهاها بكتاب الياء.

فالمعجم إذن . يندرج تحت مدرسة المعاجم الهجائية من حيث النظام الخارجي، أما من حيث النظام الداخلي، فقد أبقى على نظام الأبنية فقسّم كل حرف من حروف الهجاء اعتماداً عليه ولكنه اختصر الأبنية إلى ثلاثة فقط هي[٢٣]:

١. **البناء الثنائي:** وقد استهلَّ به كلَّ حرف، ووضع فيه المُضاعَف والمُطابق، أما المضاعف فهو ما كان ثانيها وثالثها متشابه مثل: أبَّ وأثَّ...الخ، فهو ثنائي شكلاً ثلاثي معنى، وأما المطابق فهو ما كان مكرر التضعيف مثل: تعتع، وتهته...الخ

٢. **البناء الثلاثي:** الأصول ولم يفرق فيه بين معتلٍّ أو سالم.

٣. **الأبنية الأخرى:** وقد ختم به ما زاد على ثلاثة أحرف أصول، فأدخل فيه الرباعي والخماسي دون تمييز، مثل بلعوم، وبحتر... الخ.

والأمر الدقيق في هذا التقسيم أن كل قسمٍ من القسمين الأوَّلين قد التُزِمَ فيه ترتيبٌ خاصٌّ، وهو ألاّ يبدأ بعد الحرف الأول إلاّ بالذي يليه. ولذا جاء باب المضاعف في كتاب الهمزة وباب الثلاثي مما أوله (همزة وباء) مرتباً ترتيباً طبيعياً على نسق حروف الهجاء.ولكن في (باب الهمزة والتاء وما يثلثهما) يتوقع القارئ أن يأتي المؤلف بالباب على هذا الترتيب: (أتب، أتل، أتم، أتن ، أته، أتو، أتي) ولكن هذا ما لا يحصل لأن (الباء) في (أتب) لا تلي التاء في الترتيب الهجائي بل تسبقُها، ولذلك أخرّها في الترتيب إلى آخر الباب فجعلها بعد مادة (أتى) وهكذا، وفي باب (التاء) من المضاعف يذكر أولاً (تخّ) ثم (ترّ) إلى أن تنتهي الحروف ثم يعود إلى التاء والباء من المواد المتبقية فيبدأ ب- (تي) لأن أقربَ ما يلي التاء في الحروف من المواد المستعملة هو الخاء[٢٤]. إلاّ أنه لم يلتزم هذا الترتيب في أبواب ما زاد على ثلاثة أصول، واكتفى أن تبدأ الكلمات في كل بابٍ بالحرف المعقودِ له الباب، ولم ينظر إلى ما بعد الحرف الأول لاحتسابه في الترتيب. مثال ذلك كلمة (بلعوم) التي بدأ بها باب (ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف مما أوله باء) ثم إنه تلاها بكلمة (بحتر) ومعلوم أن (الحاء) أقرب من اللام في الترتيب الألفبائي الذي اعتمده.

وفيما يأتي مخطط يوضح الفرق بين نظام المقاييس وبقية المعاجم الهجائية:

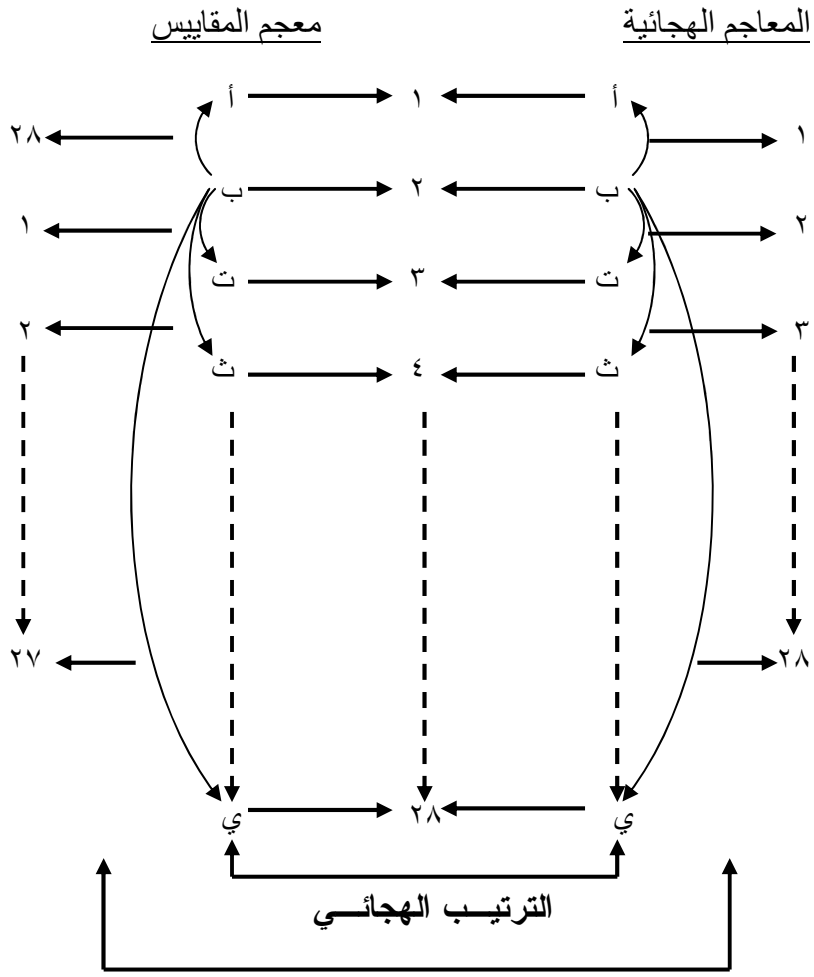

الترتيب المنطقي لسير المفردات ، وباء تمثل أي باب من أبواب المعجم عدا باب الهمزة

وفي الحقيقة، إنَّ الناظرَ إلى نظام المقاييس بإمعان لا يخفى عليه أن هذا النظام مستمد من النظام الخليلي في اشتقاق الدوائر العروضية ، بل يكاد أن يكون هو نفسه. فلو أخذنا على سبيل المثال الدائرة الثالثة من الدوائر العروضية، والتي هي الدائرة (المجتَلِبة) والمؤلفة تفعيلاتها من العروض الآتية[٢٥]:

// ه / ه / ه // ه / ه / ه // ه / ه / ه // ه / ه / ه // ه / ه / ه // ه / ه / ه // ه / ه / ه // ه / ه / ه

لوجدنا أنَّ هذا الوزن هو أساس بحر الهزج ذي التفعيلات الست الصحيحة (مَفَاعيلن) الذي اتخذه الخليل أصلاً في الدائرة، يُفكُ منه بحرَا (الرجز والرَمل) على التوالي. إلاّ انه لا يشتق البحر الثاني من هذا الأصل إلاّ بعد إسقاط الجزء الأول من التفعيلة الأصل جرياً على عادته في اشتقاق البحور الشعرية، فيبدأ بالسبب الخفيف (/ه) عي، ثم (لـن) من التفعيلة ذاتها فـ(مفا) من التفعيلة الثانية فتكتمل لديه تفعيلة كاملة تأخذ الشكل الآتي:

/ ه / ه // ه مستفعلن

وإذا واصلنا الاشتقاق قُدُماً فسنستخرج خمسَ تفعيلاتٍ صحيحة ، وأخرى سادس ناقصة تأخذ الشكل الآتي: / ه / ه وبتعويض الجزء الذي أسقطه الخليل أصلاً في البداية وهو: // ه في هذا الجزء تكتمل لدينا التفعيلة السادسة فتصبح: / ه / ه // ه وهذا أصل بحر(الرجز) الذي يمكن ان يُفك منه بحر (الرمل) فتكتمل الدائرة.

وفي الحقيقة لو أننا رمزنا إلى الجزء الأول من التفعيلة بحرف الهمزة (// ه ←أ) وإلى الجزء الثاني بحرف الباء (/ ه ←ب) وإلى الجزء الثالث بحرف التاء (/ ه ← ت) لتمثلت لدينا الفكرة بجلاء وكما هو موضح في المخطط الآتي:

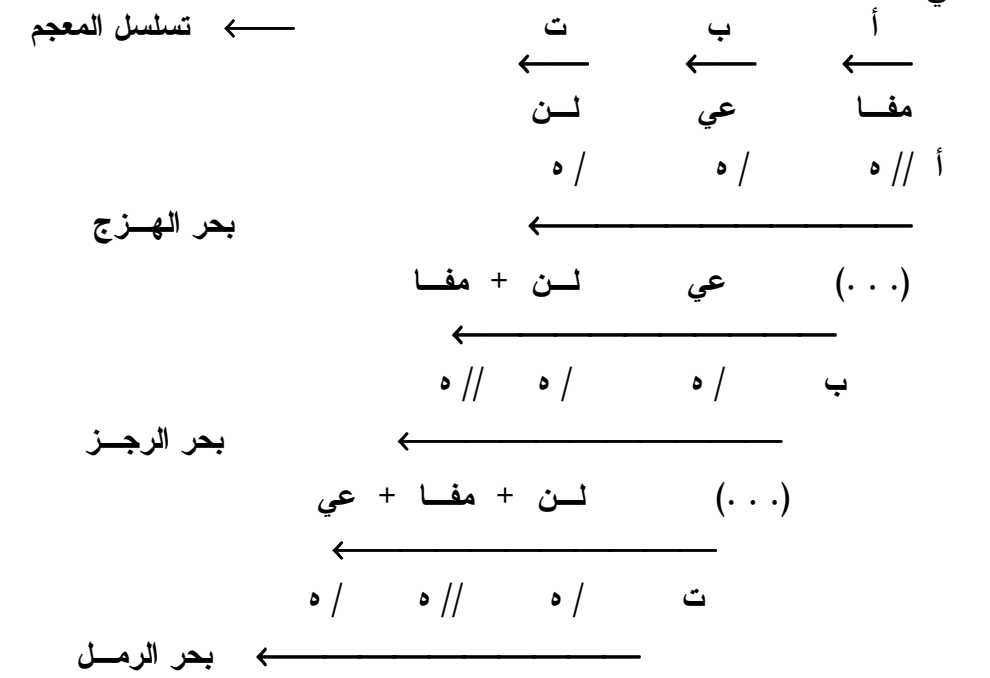

ويمكن تمثيل هذا المخطط بالدوائر العروضية الآتية:

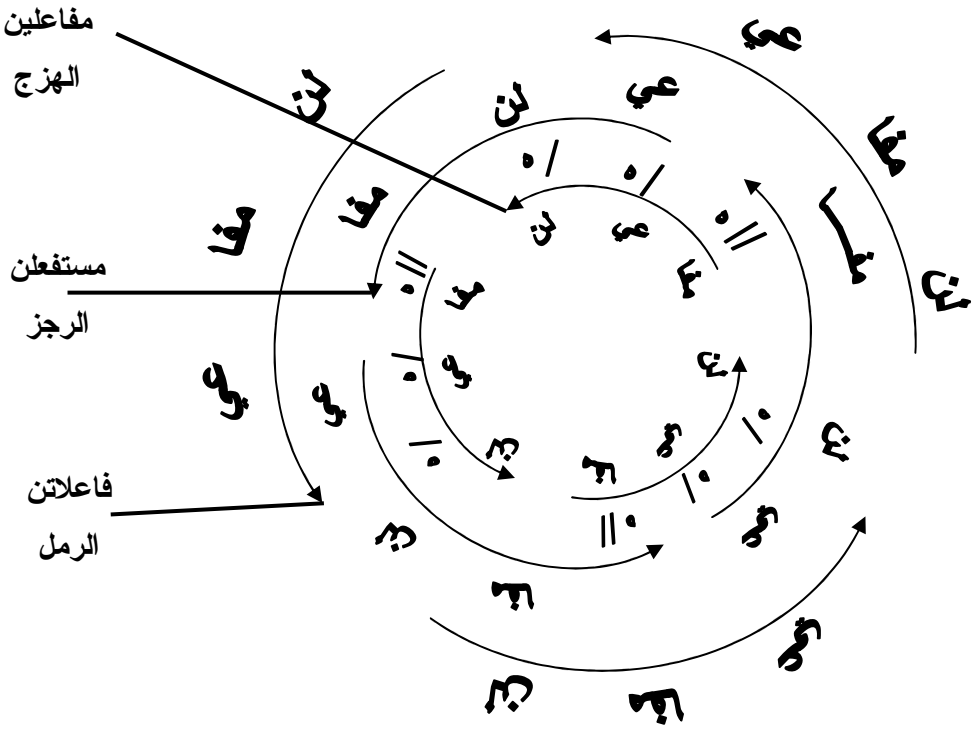

النظام الدائري – والمغزى المعجميّ:

يرى الباحث عمران عبد الكريم حزام، أن ابن فارس عَمَدَ إلى هذا الترتيب عمداً ليتسنى له بحث مقاييس المعتلّ الواوي ، واليائي، والمهموز في مكان واحدٍ، متجاورةً في السلسلة الدائرية للمواد الثنائية والثلاثية، المؤتلفة من الحروف الثمانية والعشرين. وهذا متأتٍ -كما يرى- من نظرة ابن فارس إلى أصول هذه المواد، فهو يرى فيهما أصلاً واحداً، ويستنبط لهما في تحليله مقياساً واحداً، مثال ذلك قوله في مادة (دنى): ((الدال والنون والحرف المعتل أصل واحد يقاس بعضه على بعض وهو المقارَبة، ومن ذلك الدنيء وهو القريب من دنا - يدنو، والدنيء، الدون، مهموز. يقال: رجل دنيء، وقد دنؤ، يدنؤ، دناءةً وهو من الباب أيضاً، لأنه قريب المنزلة))[٢٦].

والأمثلة الأخرى كثيرة، والمهم أن هذه الحكمة، كما يقول الباحث: ((هي علّةُ أتّباعِه هذا النظام المعجمي ؛ لأنه وحده الذي يمكّنُه من جمع المعتلّ والمهموز في مكان واحد... ويمكنه كذلك من اكتشاف الخلل الواقع في ترتيب مادة المعجم، ومعرفة

المفقود من مواده بسبب السقط والإغفال))[٢٧]. وهذا لعمري من نكت ابن فارس العجيبة التي لم يسبق إليها في التأليف المعجمي.

تحليل المواد:

استهلَّ ابن فارس كلّ مادة بذكر معناها أو معانيها الأصول ، ثم تناول صيغ كل واحدة من هذه المعاني، منفصلاً عن صيغ المعاني الأخرى، ولم يتعرَّض للمعاني الأصول فيما زاد على ثلاثة أحرف أصول ، وإنما أخضعَه لتصوّرٍ آخر، لم يعلن عنه في مقدمته، وإنما أشار إليه في (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّله باء) كاشفاً عن أن أغلب هذا القسم من الكلمات، إما منحوت نحتاً، او موضوع وضعاً ، وان للعرب في نحت ألرُّباعيّ والخُماسيّ مذهباً في القياس، يَستَنْبِطه النَّظرُ الدَّقيق. ((وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوتٌ. ومعنى النَّحت أن تُؤخَذَ كلمتان وتُنْحَتَ منهما كلمةٌ تكون آخذةً منهما جميعاً بحَظٍّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حَيْعَل الرّجُل، إذا قالَ حَيَّ عَلَى))[٢٨].

والكلمات المنحوتة عنده إما أن تكون مأخوذة من كلمتين، أو أنها مِمَا زِيدَ عليها حرف أو حرفان بحسب ما يقوده إليه استنباطه، أو أنها متأرجحة بين النحت والزيادة، أو الزيادة والوضع، وقد حاولَ ان يدلّل على ذلك في تناوله للمواد، ويمكن تصنيف الكلمات التي وضعها في هذه الأبواب على الأصناف الآتية:[٢٩].

١. المنحوت من كلمتين:

ومن ذلك (بُحْتُرٌ) وهو القصير المجتمِع الخَلْق. فهذا منحوتٌ من كلمتين كما يقول، من الباء والتاء والراء، وهو من بترتُه فبُتِر، كأنّه حُرِم الطُّولَ فَبُتِرَ خَلْقه. والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء، هو من حَتَرتُ وأحْتَرت، وذلك أنْ لا تُفْضِلَ على أحدٍ. يقال أحْتَرَ على نَفْسِه [وعِياله] أي ضيَّق عليهم. فقد صار هذا المعنى في القصير لأنّه لم يُعْطَ ما أُعْطِيَه الطّويلُ[٣٠].

ومن مثل ما تقدم (بَحْتَرْتُ) الشيءَ، إذا بَدّدته. والبَحْتَرة: الكَدَر في الماء. وهذه منحوتةٌ من كلمتين: من بحثْتُ الشّيء في التراب، ومن البَثْر الذي يظهر على البدن، وهو عربي صحيح معروف وذلك أنه يظهر متفرقاً على الجلد [٣١].

ومن ذلك ايضاً (البرجد) وهوكساء مخطط وقد نحت من كلمتين، من (البجاد) وهو الكِسَاء، ومن البُرْد، والشَّبَه بينهما قريب[٣٢].

٢. التأرجح بين النحت والزيادة:

ومن ذلك قولهم للصُّلب الشديد (جَلْعَدٌ) فالعين زائدة، وهو من الجَلَد. وممكنٌ أنْ يكون منحوتاً من الجَلَع أيضاً، وهو البُروز؛ لأنه إذا كان مَكاناً صُلْباً فهو بارزٌ؛ لقلّةِ النبات به[٣٣].

ومن ذلك قولهم (تَجَرْمَزَ اللَّيلُ) ذهَبَ. فالزاء زائدة، وهو من تجرّم. والميم زائدةٌ في وجهٍ آخر، وهو من الجَرْز وهو القَطْع، كأنه شيءٌ قُطِعَ قَطْعاً؛ أ ومن رَمَزَ إذا تحرّكَ واضطرب. يقال للماء المجتمع المضطرب رَامُوزٌ. ويقال الرّاموز اسمٌ من أسماء البحر[٣٤].

- المزاد حرفاً واحداً، ومن ذلك (البَرْزَخ) الحائل بين الشيئين، كأنّ بينهما بَرَازاً.أي متَّسَعاً من الأرض، ثم صار كلُّ حائلٍ بَرْزَحاً. فالخاء زائدة لما قد ذكرنا [٣٥].
- المزاد حرفين، من ذلك (التُّرْنوق) الطّين يَبْقَى في سبيل الماء إذا نضب، والتاء والواو زائدتان وهو من الرَّنْق [٣٦].

٣. التأرجح بين الزيادة والوضع:

من ذلك ما وضعه تحت المفردات التي وضعت وضعاً في باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاث أحرف أوّله تاء إذ يقول: ((فأمّا التَّرَبُوت من الإبل، وهو الدَّلول، فلو قال قائل إنّه من التاء والراء والباء، كأنّه يخضَع حتّى يَلصَق بالتُّراب كان مذهباً))[٣٧].

ولقد اثبت ابن فارس هذا الكم من المنحوتات بطريقة منظمة ومنتظمة، فخصَّص للنحت، بل للمنحوتات ملحقاً ، ذيَّل به كل حرف من حروف المعجم ، باستثناء حرفي الهمزة والياء، فكان النحت والمنحوتات موضوع معجم المقاييس كله في جميع حروفه، وهذا يعني حسب مقاربته انه جزء لا يتجزأ من العربية ومن رصيدها ومن معجمها، الأمر الذي دفع بالدكتور محمد رشاد الحمزاوي إلى أن يطلق عليها اسم "نظرية النحت العربية المغبونة" وعلى أساسِها أقرَّ بأنَّ النحت لا يمكن أن يدرس إلا انطلاقا من المقاييس، التي تعد النص المثالي لها دون غيرها، ((فكل ما سبقها وما لحقها في العصور القديمة من دراسات تعتمد أمثلة مدرسية - تلقينية لا يعتدّ به ولا يمكن أن يعدَّ منطلقا لدراسة جادة في النحت. ولذاك نعتقد [كما يقول] أن الدارسين القدماء والدارسين للنحت العربي قد ارتكبوا خطأ منهجيا كبيرا عندما غبنوا هذه النصوص الأساسية التي لم نر لها ذكرا مُقصراً أو مفصلاً في جلّ الدراسات المعروفة[٣٨]، وبالتالي فإنهم لم يصيبوا المرمى لان الحكم على الشيء فرع من معرفة أصوله وتفاصيله ولاسيما ما له صلة بكلام العرب وخطابهم اللذين استشهد بهما ابن فارس لإثبات طبيعة النحت فيهما))[٣٩].

التوزيع الداخلي للمادة المعجمية:

نعني بالتوزيع الداخلي، الطريقة التي سار عليها المؤلف في ترتيب مشتقات الأصل الواحد، ونحاول الآن ومن خلال مادة (بَيَنَ) أن نوضح منهج المؤلف في توزيع المواد، منطلقين من الأسس التي تبناها الدكتور عبد الكريم مجاهد في موازنته

التي عقدها على عشرين معجماً عربياً، والتي تتضمن ما يأتي:[٤٠]

١. الجانب الصوتي.
٢. الجانب الصرفي.
٣. الجانب الدلالي.
٤. جوانب أخرى.

أولاً. الجانب الصوتي:

ونعني به الطريقة التي اتبعها المصنف في بيان الكيفيّة التي يجب ان تنطق بها الأصول العربية ، والفروع المشتقة منها. والناظر في معجم المقاييس يتبين للوهلة الأولى أن ابن فارس قد التزم طريقة الشكل، أي الضبط بالحركات الثلاث، الفتحة والضمة والكسرة، في ضبط المداخل.

قال في مادة (بَيَنَ): ((الباء والياء والنون، أصل واحد، وهو بُعد الشَّيء وانكشافُه، فالبينُ الفراقُ ، والبينُ قطعة من الأرض قدْرُ مدِّ البصر))[٤١] فهو ها هنا قد أشكل المصدر بالكسرة تحت الباء ليبين نطقها، وهكذا فعل في باقي مواد معجمه.

ثانياً. الجانب الصرفي:

أ- البدء بالفعل أو الاسم: غالباً ما يبدأ ابن فارس بذكر الاسم أولاً، وهذا المنهج يكاد يطرد عنده إلاّ ما ندر، وقد لاحظنا في النص السابق لمادة (بين) أنه بدأ بالاسم أولاً، وهكذا الحال في مادة (يأس)، قال: ((الياء والهمزة والسين، أصل واحد، الشدّة وما ضارعها فاليأس الشدة في الحرب))[٤٢]، وهو كذلك في معظم مواد المعجم.

ب- تقديم الفعل المجرد على المزيد: يبدو من مادة (بين) أن ابن فارس يقدم الفعل المجرد على المزيد، وهذا هو الأصل، يقول ((... وبان الشيء و أبان إذا أتضح وانكشف)) وقال في باب (بيع): ((الباء والياء والعين أصل واحد.... يقال: بعت الشيء بيعاً، فإن عرضته للبيع قلت: أبعته))[٤٣]، وهو كذلك في جميع مواد المعجم.

ج- تقديم الفعل اللازم على المتعدي: يصح الفعل (بين) أن يأتي لازماً ومتعدياً، وتعديه يكون إما بنفسه أو بحرف الجرّ، ونستطيع في قراءة متأنية للنص السابق وهو قوله: ((بان الشيءُ وأبانَ إذا اتضح وانكشف)) أن نستشف بأن ابن فارس ميّال إلى تقديم الفعل اللازم على المتعدي أو المتعدي بنفسه على المتعدي بحرف جرّ.ويكاد يطرد لديه الأمر، فالفعل (بان) في النصّ لازم، نقول: بان القمر في الليل، إذا ظهرَ، أما أبان فهو متعدٍ بنفسه وبحرف الجرّ، نقول: أبان الأمرَ، وأبان عن الأمر، وهو وإن لم يمثّل إلاّ أننا نستطيع ان نخمن ذلك.

د- الأسماء، المصادر: التزم ابن فارس بذكر المصادر تالية لأفعالها في مادة (بين)

قال: ((بان يبين بيناً، وبينونة))[٤٤] ففي النصّ (بيناً وبينونة) والحال كذلك في(بيع) قال: ((بعتُ الشيء بيعاً))[٤٥] فبيعاً مصدر أورده تالياً لفعله، وقال في (بأس): (وقد بأس بأساً)[٤٦] وليس هذا بمطرد لديه، اذ قد يُرِد المصدر أولا ثمَّ يعقبه الفعل، كما فعل مع مادة (عرب).وهذا يعني انَّ ابن فارس لا يعتدُّ بمواقف اللغويين قبله سواء كانوا بصريين أو كوفيين في الاعتداد بأصل الاشتقاق، أهو الفعل أم المصدر؟، فالأصل عنده هو معنى الجذر، ومنه يُشتَّق معنى الفعل ومعنى المصدر معاً[٤٧].

هـ- المشتقات: أما المشتقات، وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبه واسم التفضيل، واسم المكان... فقد عني بها أيضاً، فأورد في مادة (بين) ذكر اثنين منها، وهما: اسم التفضيل (أبين) في قوله: ((وفلان أبْيَنُ من فلان، أي أوضحُ كلاماً منه))[٤٨]، وأسم الفاعل (بائن) في قوله: ((فأما البائِنُ في الحلب...)) لكنه لم يشر إلى نوع المشتقين، وهو كذلك في باقي المشتقات، قال في (لحج): ((ومن الباب المُلتَحج، الملْجأ))[٤٩]، ولعل هذا يعود إلى أنَّ هذه الصفات تُفْصِح عن نفسها من خلال ما تكتَنِزُه أوزانُها من معانيَ صرفية لا تحتاج معه الإبانة عنها، وإنْ كان السياق هو الأصل في التمييز بينها في كثير من الأحيان.

و- الجموع، وهي وإن لم يرد لها ذكر في مادة (بين) إلاّ أننا نستطيع أن نتبيَّن منهجه فيها، من خلال أوراق الكتاب، فهو في الحقيقة لم يتخذ منهجاً محدداً في ذكرها، والذي بدا على أمثلته أنه أكثر عنايةً بذكرها تاليةً لمفردِها، قال في مادة (لحى): ((واللحية الشَّعَر، وجمعها لِحَىً))[٥٠] لكننا حين نمضي قدماً في المادة التالية لـ(لحى) وهي مادة (لحج) يطالعنا ابن فارس بكلمة (ملاحِج)[٥١]، على وزن (مفاعِل)، وهي المضايق دون ذكر المفرد.وهذا يعكس تبايناً في منهجه، لكنه تباين غير مخلٍّ في المنهج، ذلك أن بعض المفردات لا جمعَ ، وبعضُ الجموع لا مفردَ لها من لفظها، وأحيانا تملي طبيعة المادة المعجمية وسردها على الباحث التغافل عن ذكر بعض التفاصيل، وربما السجية او الاستطراد هما ما يدفع بالباحث الى تجاهل بعض التفاصيل من غير قصد.

ثالثاً. الجانب المعنوي:

أ. الترتيب بين المعاني الحسية والعقلية:

اضطرب منهج ابن فارس في ترتيب المعاني الحسية والعقلية، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى منهجه الذي أقامه على أساس الأصول، فبعضها مشتقٌ من معاني حسيّة، وبعضها من معانيَ عقلية. وقد يكون للأصل معنيان حسيّان، أو معنيان عقليان، فمن الأول مادة (لحى) قال: ((اللام والحاء والحرف المعتلُّ أصلان

صحيحان: أحدهما عضو من الأعضاء، والآخر قشر الشيء))[٥٢].

ومن الثاني معنى مادة (لحى) فهي تعني كما يذكر: أمالَ الشيء عن جهته وتعني كذلك الفطنة والذكاء، وهكذا تملي عليه المادة ترتيب المعنى.

ب. الترتيب بين المعاني الحقيقية والمجازية:

اهتم ابن فارس بالمجاز كثيراً، وإن لم يظهر ذلك في مادة (بين) إلاّ أنه ظهر في مواضِع متفرقةٍ من الكتاب، جاء في باب (دعو): ((... ويحمل على الباب مجازاً أن يقال: دعا فلاناً مكان كذا، إذا قعد في ذلك المكان، كأن المكان دعاه وهذا من فصيح الكلام))[٥٣].

وقال في مادة (رجم): ((والذي يُستعارُ من هذا قولُهم: رَجمْتُ فلاناً بالكلام، إذا شتمتَه))[٥٤] وهكذا يولي ابن فارس المجاز اهتماماً كبيراً.

رابعاً. جوانب أخرى:

أ. البحوث الدلالية: ويقصد بها الربط بين الأسماء ومسمَّياتِها، أي محاولة تفسير إطلاق الألفاظ على معانيها، أو الأسماء على مدلولاتها. وقد التمسنا شيئاً من هذا في مادة (بين) حيث يقول: ((والبيون: البئر البعيدة القعْر، والبين قطعة من الأرض قدر مدّ البصر))[٥٥] فهو يستعين بمفردات إضافية لتوضيح المعنى.

ب. الشواهد وتنوعها: لقد تنوعت شواهد ابن فارس بين شعرية ونثرية فمن النثر قول النبي(ﷺ) في مادة (بيع) بـ(ولا يبعْ أحدُكم على بيع أخيه) [٥٦] ومن كلام العرب قول الشاعر في مادة (بين)[٥٧]:

بِسَرْوِ حِمْيَرَ أبْوالُ البِغالِ بِهِ ... أنَّى تَسدَّيتَ وَهْناً ذلكَ البينا

أي ذلك المكان.

مختتم:

والآن بعد أن عرفنا غاية ابن فارس من تأليف معجمه - وهي استنباط المقاييس الصحيحة لتساعده في عرض المادة حسب اشتقاقها ثم تمييز أصلها من فروعها - يمكننا أن نشير إلى بعض الخصائص التي تميز بها بين المعجمات المتقدمة عليه، والمعاصرة له، وهي:

١. لقد اثبت البحثُ بما لا يقبلُ الشكَّ أن ابن فارس وإن لم يكن مسبوقاً إلى فكرة النظام الدائري بوصفها طريقة في حصر مفردات اللغة وجمعها معجمياً إلا انه سُبِقَ إليه في علم العروض، الأمرُ الذي دفع بالباحث إلى الاعتقاد بان صاحبَ المقاييس قد

استمد الفكرةَ من دوائر الخليل العروضيَّة دونَما الإشارةَ إلى ذلك.وقد أثبتتْ الاشتقاقات العروضية لبعض الدوائر أواصرَ الارتباطِ والتشابه بينَها وبينَ ما اجتَرحَهُ ابن فارس. هذا من حيث النظام الخارجي.

٢. أما من حيث النظام الداخلي لتوزيع المفردات، فقد كشف المسح الميداني لمادة (ب ي ن) أن أبن فارس كغيره من المعجميين العرب تنوَّعت لديه أساليب عرض المادةِ من شرحٍ ومقابلةٍ ومقارنةٍ وحمل على النظير، وغيرها من أساليب المعجمية المعهودة التي زَخِرَ بها المقاييس وشكَّلت مادةً ثرَّةً للدراسات الدلالية الحديثة، فَوُلِفَ على المعجم أكثر من دراسة واتُّخذ نفسُه حقلاً لأكثرَ من رسالة وأطروحة، وما زال منهلاً لدراسات شتى.

٣. إن نظرية المعنى الأصلي، أو فكرة الأصول.حققت نجاحا باهرا فأصبحت منطلقا للباحثين وتطبيقاتهم في مجال الدرس الدلالي الحديث.

٤. إن ترتيب المادة المعجمية على نظام دائري مكّن ابن فارس من جمع المعتل والمهموز في مكان واحد

٥. إن في المقاييس نظرية متكاملة عن النحت. ولا يمكن لأي دراسة أن تتجاهله.

٦. يعدّ المقاييس من كتب الدلالة اللغوية، لاشتماله على أكثر من مجال لغوي، فقد حوى بين دفته فكرة الاشتقاق، والنحت، والأصول.

٧. التحفظ في أخذ المادة اللغوية ، فليست كل المواد أصولا صالحة للاشتقاق.

٨. الاقتصار على المادة المقيسة.والنظر إلى نوع الحرف في تصنيف أبنية المادة.

ومجمل القول - كما يقول الدكتور حسين نصار - أن المقاييس ليست معجماً عاماً للّغة وإنما هو معجم خاصّ، يدافع عن فكرة بعينها، وقد تشكل معجمه وفقاً له.[٥٨]

هوامش البحث:

(١) مقاييس اللغة: ١ / ١.
(٢) مقاييس اللغة: ١ / ١.
(٣) ينظر: الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: ٦٨.
(٤) ينظر: مقاييس اللغة: ١ / ١ - ٥.
(٥) ينظر: الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: ٦٩.
(٦) الذي ذكره محقق الكتاب هو الاشتقاق الكبير، والذي أثبتناه هو الصحيح وفاقاً لمحمود عبدالله جفال ، الذي يقول: ((... لم يكن الاشتقاق الكبير من مناهج ابن فارس في معالجة الأصول إلا انه ينبه إلى حدوث الإبدال أو القلب في بعض الأصول ، على أن الألفاظ التي يعتريها إبدال أو قلب لا تعد أصولا ؛ ولهذا نميل إلى أنَّ عمل ابن فارس الأساسي ينبني على الاشتقاق العام، أي الصغير)) ينظر: النظرية الثلاثية في أصول الألفاظ عند ابن فارس ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ، ٢٨، ملحق كانون الأول ٢٠٠١، ص ٨٥٤.
(٧) دراسات في فقه اللغة: ١٧٤ -١٧٥.
(٨) الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: ٤٩.
(٩) ينظر: م. ن: ٢١-٢٢.
(١٠) الاشتقاق في مقاييس اللغة لابن فارس: ٩.

(١١) الصاحبي في فقه اللغة: ٦٧.
(١٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٢٨.
(١٣) في علم الدلالة: ١٩١.
(١٤) ينظر: الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: ٤٩.
(١٥) ينظر: الاشتقاق في مقاييس اللغة لابن فارس: ٩.
(١٦) م. ن: ١١ – ١٢.
(١٧) ينظر: الاشتقاق في مقاييس اللغة لابن فارس: ١٠.
(١٨) ينظر: الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: ٥٠ .
(١٩) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٦٧.
(٢٠) ينظر: مقدمة المحقق: ٢٣/١.
(٢١) ينظر: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية : ٦٧.
(٢٢) ينظر: مقدمة المحقق: ٤٢/١.
(٢٣) ينظر: المعجم العربي، نشأته وتطوره : ٤٣٥/٢.
(٢٤) ينظر: مقاييس اللغة: ٤٢/١ – ٤٣.
(٢٥) العروض والقافية، دراسة في شعر الشطرين والشعر الحرّ: ٢٣.
(٢٦) الدراسات اللغوية والصرفية في معجم المقاييس: ص٤٠-٤١.
(٢٧) الدراسات اللغوية والصرفية في معجم المقاييس: ٤٨.
(٢٨) مقاييس اللغة: ٣٢٨/١ - ٣٢٩.
(٢٩) ينظر: المعجم العربي، نشأته وتطوره: ٤٣٧/٢
(٣٠) مقاييس اللغة: ٣٢٩/١
(٣١) مقاييس اللغة: ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠.
(٣٢) م. ن: ١ / ٣٣٠.
(٣٣) م. ن: ١/ ٥٠٩.
(٣٤) م. ن: ١ / ٥٠٩.
(٣٥) م. ن: ١/ ٣٣٣.
(٣٦) م. ن: ١/ ٣٦٤.
(٣٧) م. ن : ١/ ٣٦٥.
(٣٨) الجدير بالذكر انَّ الدكتور إبراهيم السامرائي قد تطرق لصنيع ابن فارس هذا، ونعته بالاعتباط والتمحل والافتيات، ، قال ((... وسنجد أن سلوك هذا السبيل في اغلب المواد التي ذكرها ابن فارس لم يسلمه من الشطط والتزيد)) وفسر كثيرا من تلك الأبنية على ضوء العامية العراقية. ينظر:الفعل ، زمانه وأبنيته ، بغداد ١٩٦٦، ص١٣٣ وما بعدها.
(٣٩) نظرية النحت العربية المغبونة: ٤٠.
(٤٠) ينظر: تحرير النص المعجمي عند العرب "مادة شعر ومشتقاتها أنموذجا " مقاربة وإشكالية: ٢٧.
(٤١) ينظر: مقاييس اللغة: ٣٢٨/١.
(٤٢) م. ن: ٢٣٢/٥.
(٤٣) مقاييس اللغة: ٣٢٧/١.
(٤٤) م. ن: ٣٢٧/١.
(٤٥) م. ن: ٣٢٧/١.
(٤٦) م. ن: ٣٢٨/١.
(٤٧) ينظر: النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس: ٨٥٥ .
(٤٨) مقاييس اللغة: ١/ ٣٢٨.
(٤٩) م. ن: ٥/ ٢٤٠.
(٥٠) مقاييس اللغة: ٢٤٠/٥.
(٥١) م. ن: ٢٤٠/٥.
(٥٢) م. ن: ٥/ ٢٤٠.
(٥٣) مقاييس اللغة: ٢/ ٢٨١.

(٥٤) م. ن: ٤٩٤/٢.
(٥٥) م. ن : ١ /٣٢٧.
(٥٦) سنن النَّسائي: ١٤ /١٩٩، رقم الحديث: ٤٤٢٧.
(٥٧) مقاييس اللغة: ٣٢٨/١.
(٥٨) المعجم العربي، نشأته وتطوره: ٤٤٢/٢.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

(١) الاشتقاق في مقاييس اللغة لابن فارس، احمد محمد قدور، وسماح الشب، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد، السادس والثلاثون، ١٩٩٩.
(٢) إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، علي القاسمي، اللسان العربي، العدد:٤٦، ، ١٩٩٨.
(٣) تحرير النصّ المعجمي عند العرب "مادة شعر ومشتقاتها أنموذجا" مقاربة وإشكالية، عبد الكريم مجاهد ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٩٩.
(٤) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت.
(٥) الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، رسالة ماجستير، عمران عبد الكريم حزام، كلية الآداب، جامعة بغداد، إشراف محمد ضاري حمادي، ١٩٨٨.
(٦) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أبي الحسين احمد بن فارس ، تحقيق، مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٦٣.
(٧) العروض والقافية، دراسة في شعر الشطرين والشعر الحرّ، د. عبد الرضا علي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
(٨) الفعل، زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦.
(٩) في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، دراسة تطبيقية في شرح المفضليات للانباري، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٧.
(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
(١١) المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة ١٩٥٦م.
(١٢) مقاييس اللغة ، لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا... ٣٩٥هـ ، بتحقيق وضبط ، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٣ م، القاهرة.
(١٣) النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، محمد عبد الله جفال، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، ملحق، ك١، ٢٠٠١.
(١٤) نظرية النحت العربية المغبونة، محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية ، العدد السابع والعشرون، ١٩٨٨.